

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون



الجلسة ٨٧٦٢

الثلاثاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد زاوتر
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليبرغ
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كينغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفير
	فيت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مشتركة

الرجاء إعادة التدوير



2025113 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، للمشاركة في هذه الجلسة.

وينضم السيد ملادينوف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

سيبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الأمين العام، سأكرس هذه الإحاطة لتقديم تقريره الخامس عشر عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يغطي الفترة من ٥ حزيران/يونيه إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام.

وقبل تقديم التقرير، أود أن أشير إلى الاتفاقيين اللذين أبرما مؤخرا بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين. فالأمين العام يرحب بدينك الاتفاقيين اللذين علقا خطط الضم الإسرائيلية لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة. ويأمل الأمين العام في أن تشجع هذه التطورات القادة الفلسطينيين والإسرائيليين على الدخول من جديد في مفاوضات مجدية من أجل التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين ويهيئ فرصا للتعاون الإقليمي. ويكرر التأكيد على أن الحل القائم على وجود دولتين، الذي يحقق التطلعات الوطنية المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين، هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى سلام مستدام بين الشعبين ويسهم في تحقيق سلام أوسع نطاقا في المنطقة.

وبالمثل، تتلج صدري الدعوة إلى إعادة الأمل في عملية السلام واستئناف المفاوضات على أساس القانون الدولي والمعايير المتفق عليها، وهي الدعوة التي وجهها وزراء خارجية الأردن ومصر وفرنسا وألمانيا في عمان.

كما إن التحركات الأخيرة نحو تعزيز الوحدة الفلسطينية، كما يتضح من نتائج اجتماعات فتح وحماس التي تدعو إلى إجراء الانتخابات الوطنية الرئاسية والتشريعية التي طال انتظارها، مشجعة كذلك. فالانتخابات والمؤسسات الديمقراطية الشرعية أمران حاسمان في توحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة وطنية واحدة، كما إنهما حيويان لدعم إمكانية التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين.

ومع ذلك، يساورني القلق إزاء ارتفاع معدلات الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. ويعمل مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مع أصحاب المصلحة المعنيين لتلبية الاحتياجات في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وأرحب بالاستجابة الأولية من مجتمع المانحين لجهود الأمم المتحدة المتعلقة بكوفيد-١٩، وأحث على زيادة الدعم، لا سيما وأن الطوارئ الصحية تتحول بسرعة إلى أزمة اجتماعية - اقتصادية. ويجب حشد كل الجهود من أجل التصدي للجائحة، لا سيما في غزة.

وإذ أنتقل إلى التقرير، أود أن أذكر من البداية أن التطورات التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير لا يمكن فصلها عن السياق الأوسع نطاقا، أي استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية؛ والنشاط الاستيطاني غير القانوني وعمليات الهدم؛ والحالة في غزة، مع سيطرة حماس لأكثر من عقد على قطاع غزة وما تبع ذلك من إطلاق صواريخ ونشاطات مسلحة وعمليات إغلاق إسرائيلية؛ والإجراءات الأحادية الجانب التي تقوض جهود السلام؛ والتحديات الخطيرة التي تعترض سبيل

بقاء السلطة الفلسطينية؛ والخطر المستمر للتصعيد العسكري. وقد زادت الجائحة العالمية من حاجة الفلسطينيين وأوجه ضعفهم.

وتقوض تلك العوامل كافة احتمالات التوصل إلى حل قابل للتطبيق قائم على وجود دولتين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

ويدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، في الفقرة ٢، إسرائيل إلى "الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية" و"الاحترام الكامل لجميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد". ولم تتخذ أي خطوات في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير والفترة المشمولة بالتقرير السابق، لم تطرح أي خطط إسكانية في المنطقة جيم أو تمت الموافقة عليها أو قُدمت عطاءات تنافسية بشأنها. بيد أن لجنة التخطيط في منطقة القدس قد تقدمت في ٢١ حزيران/يونيه بخطط لبناء ٧٢ وحدة سكنية في حي بيت حنينا في القدس الشرقية المحتلة.

وفي ٩ يونيو/حزيران، ألغت محكمة العدل العليا قانوناً لسنة ٢٠١٧ يسمح بمصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة على نطاق واسع، وتسوية أوضاع آلاف الوحدات السكنية بأثر رجعي، بموجب القانون الإسرائيلي، في المستوطنات والمواقع الاستيطانية غير المرخص بها. وقضت المحكمة بعدم دستورية القانون بسبب انتهاكه لحقوق الفلسطينيين في الملكية والمساواة باعتبارهم سكاناً محميين في الضفة الغربية المحتلة.

وفي ٢٧ آب/أغسطس، أمرت محكمة العدل العليا أيضاً بإخلاء نحو ٤٠ مبنى في موقع ميتربي كراميم الاستيطاني غير المشروع، وهو موقع غير قانوني أيضاً بموجب القانون الإسرائيلي، وبإعادة توطين المقيمين فيه. وفي الوقت نفسه، أنشئت بورتان

استيطانيتان جديدتان في أم زيتونة، بين مستوطنتي ماعون والكرمل في الضفة الغربية المحتلةين، وفي جبل إيفال، شمال نابلس.

وفي عدة مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أزالَت السلطات الإسرائيلية أو دمرت هياكل في مواقع استيطانية غير قانونية، مما أدى في بعض الحالات إلى اشتباكات عنيفة مع قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين. وكما أبرز بيان صادر عن منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة في ١٠ أيلول/سبتمبر، استمرت عمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين ومصادرتها من قبل السلطات الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لتصل إلى أعلى معدل للهدم في السنوات الأربع الماضية.

وبسبب عدم الحصول على تصاريح البناء الصادرة عن إسرائيل، التي يظل حصول الفلسطينيين عليها شبه مستحيل، هدم أو صودر ٢٥٠ مبنى، مما أدى ذلك إلى تشريد ٣٦٠ شخصاً، بمن فيهم ١٧٩ طفلاً و ٨٧ امرأة. ومن بين المباني التي هدمت، ١٨١ مبنى كانت في المنطقة جيم و ٦٩ في القدس الشرقية. وفي ٣٢ حالة، أُجبر الفلسطينيون على هدم منازلهم حتى لا يتحملوا رسوم الهدم الإسرائيلية الباهظة. كما تم هدم المرافق الصحية ومرافق المياه، فضلاً عن المنشآت الزراعية، مما أثر على خدمات وسبل عيش ما يصل إلى ٢٠٠٠ فلسطيني.

ويدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في الفقرة ٦ إلى "اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير". وللأسف، فإن العنف لا يزال مستمراً على أساس يومي تقريباً.

وفي آب/أغسطس، استأنف المسلحون الفلسطينيون إطلاق بالونات حارقة من غزة باتجاه إسرائيل، وتصاعدت أحياناً إلى الصواريخ وقذائف الهاون. وردت إسرائيل بضرب أهداف في غزة وتشديد عمليات الإغلاق مؤقتاً، إلى أن تحقق وقف مؤقت

ميتر، جنوب الخليل. وقدمت وزارة العدل الإسرائيلية في وقت لاحق لوائح اتهام ضد خمسة من ضباط شرطة الحدود.

وفي مطلع آب/أغسطس، قُتلت امرأة فلسطينية تبلغ من العمر ٢٣ عاماً بالذخيرة الحية في منزلها في جنين أثناء عملية قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية وما تبع ذلك من اشتباك مع السكان. وهناك ادعاءات متناقضة بشأن المسؤولية عن إطلاق النار، ويحقق المدعي العام الفلسطيني في الحادث.

وفي ١٧ آب/أغسطس، قتل رميا بالرصاص رجل فلسطيني كان يحاول تنفيذ عملية طعن ضد ضابط شرطة حدود إسرائيلي، في البلدة القديمة من القدس.

وفي اليوم نفسه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر ٦٠ عاماً من ذوي الإعاقة السمعية والكلامية عند حاجز قلنديا عندما لم يستجب لنداءاتهم بالتوقف.

وفي وقت لاحق من شهر آب/أغسطس، توفي فلسطيني يبلغ من العمر ١٦ عاماً وأصيب اثنان آخرون بعد إطلاق النار عليهما في قرية تقع غرب رام الله. وذكرت قوات الأمن الإسرائيلية أن الثلاثة كانوا يستعدون لإلقاء زجاجات المولوتوف وأضرموا النار في إطارات السيارات لمهاجمة المركبات المارة.

وفي ٢٦ آب/أغسطس، قتل فلسطيني من نابلس رجلاً إسرائيلياً طعنا في بيتاش تكفا. وألقي القبض على الجاني في وقت لاحق.

وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أصيب ضابط شرطة وجندي إسرائيليان في هجوم مزعوم بالدهس المتعمد جنوب نابلس. وقد أطلق الرصاص على السائق الفلسطيني وتم القبض عليه.

واستمر العنف المتصل بالمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن وقوع ٧٣ هجوماً على فلسطينيين من جانب

للتصعيد في نهاية الشهر. وإجمالاً، أُطلق ٦٣ صاروخاً وقذيفة هاون باتجاه إسرائيل من غزة، واعترض نظام القبة الحديدية ٢٢ صاروخاً وسقط ١٩ صاروخاً في إسرائيل. وأصيب ما لا يقل عن ثمانية مدنيين إسرائيليين، بمن فيهم طفلان، ولحقت أضرار بمنزلين على الأقل، بينما أُطلق على إسرائيل ما يزيد على ٤٠٠ من البالونات التي تحمل أجهزة حارقة، مما أدى إلى اندلاع مئات الحرائق في محيط غزة.

وأطلقت قوات الأمن الإسرائيلية أكثر من ١٦٠ من الصواريخ وقنابل مدافع الدبابات على مواقع حماس في غزة. وأصيب عشرة مدنيين فلسطينيين، من بينهم أربعة أطفال وامرأة حامل، ولحقت أضرار بمنزلين على الأقل. وفي أعقاب إحدى الضربات، عُثر على قذيفة إسرائيلية غير منفجرة في مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في مخيم الشاطئ للاجئين.

وفي غضون ذلك في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية أربعة فلسطينيين، بينهم طفل، وأصيب ٤٠ شخصاً بالذخيرة الحية. وقُتل إسرائيلي واحد وجرح ٣٧ على يد فلسطينيين، من بينهم ثلاثة أطفال، في عمليات طعن واشتباكات وهجمات صاروخية وغيرها من الحوادث.

وفي ٢٣ حزيران/يونيه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر ٢٧ عاماً فأرده قتيلاً بينما كان ينفذ وفقاً لما ورد في التقارير بتنفيذ هجوم على نقطة تفتيش بالقرب من القدس أصيب فيه جندي بجروح.

وفي ٩ تموز/يوليه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني يبلغ من العمر ٣٤ عاماً وقتلته وأصابت شاباً يبلغ من العمر ١٧ عاماً في قرية كيفل حارس بالضفة الغربية.

وفي وقت لاحق من تموز/يوليه، تعرض عدد من العمال الفلسطينيين للضرب المبرح وسرقت ممتلكاتهم بالقرب من محطة

مسار الاتجاهات السلبية في الميدان التي تعرض للخطر الحل القائم على وجود دولتين . وفي ٣ أيلول/سبتمبر، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أول اجتماع لها منذ عقد تقريبا مع رؤساء جميع الفصائل الفلسطينية. وركز المتحدثون على ضرورة استعادة الوحدة وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية. وكرر الرئيس عباس موقفه المعروف بأنه مستعد لإطلاق مفاوضات مع إسرائيل تحت رعاية الأمم المتحدة أو برعاية دولية، داعيا في الوقت ذاته إلى المقاومة الشعبية لمواجهة خطر الضم.

وفي أعقاب تصاعد العنف بين حماس وإسرائيل، توسّطت قطر في ترتيب للهدنة أعلن عنه في ٣١ آب/أغسطس وقدمت مساعدة كبيرة إلى غزة، بما في ذلك دعم جهود التصدي لكوفيد-١٩ ودعم الأسر الضعيفة. ونتيجة لذلك، سمحت إسرائيل بإيصال الوقود وأعادت منطقة الصيد إلى وضعها لأصلي وأعادت فتح معبر كيرم شالوم أمام البضائع، ووافقت حماس على وقف البالونات الحارقة وغيرها من الهجمات.

لقد ساهمت جائحة كوفيد-١٩ ووقف التنسيق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل استجابةً لخطط ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة في تفاقم الوضع الإنساني والاقتصادي والسياسي المتردي أصلاً في غزة، وأثر على الحالة الصحية والاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية. وأدى قرار السلطة الفلسطينية الامتناع عن قبول إيرادات التخليص التي تجمعها إسرائيل نيابة عنها إلى تفاقم الأزمة المالية القائمة، مع انخفاض الإيرادات الفلسطينية بنسبة ٨٠ في المائة، مما أثر على الرواتب وتقديم الخدمات. وليس من الواضح ما إذا كانت الحكومة الفلسطينية ستحصل على الموارد الكافية لدفع أي مرتبات في المستقبل، أو لمواصلة الاضطلاع بمهامها الإدارية في الأشهر المقبلة.

وفي غزة، منعت القيود المتصلة بالجائحة عبور العمال والتجار إلى إسرائيل وحالت دون تحويل الإيرادات إلى مصدري

مستوطنين إسرائيليين، أسفرت عن وقوع ٣٠ إصابة. كما أبلغ عن وقوع نحو ١٠٠ هجوم أسفر عن إصابة نحو ٢٠ شخصاً بجروح وإلحاق أضرار بالممتلكات على أيدي فلسطينيين ضد المستوطنين وغيرهم من المدنيين الإسرائيليين.

في ١٤ سبتمبر/أيلول، حكمت محكمة إسرائيلية على قاتل عائلة فلسطينية المدان في هجوم بإشعال حريق متعمد بشع في قرية دوما عام ٢٠١٥ بالسجن بثلاثة أحكام بالسجن مدى الحياة بتهمة القتل العمد و ٢٠ عاماً بتهمة الشروع في القتل، فضلاً عن أمره بتعويض الأسرة.

ويدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الطرفين إلى الامتناع عن أعمال الاستفزاز أو التحريض أو الخطابات التحريضية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قال أحد كبار مسؤولي فتح إن أي شخص يتعاون مع إسرائيل "ينبغي إطلاق النار عليه"، وفي التوجيهات الأسبوعية لوزارة الشؤون الدينية في السلطة الفلسطينية لخطب الجمعة، استخدمت لغة معادية للسامية في الرسائل المتعلقة باتفاقات التطبيع الأخيرة قائلة أنه "ما من شيء يضر بفلسطين ومقدساتها أكثر من التحالف مع اليهود وإقامة العلاقات معهم والاعتماد عليهم". وأدلى بعض المسؤولين الإسرائيليين أيضاً ببيانات استفزازية تتعلق بتأييد ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة ورفضوا إمكانية قيام دولة فلسطينية.

وقام أحد أعضاء الكنيست الإسرائيليين ووزير السابق بالتحريض على العنف، مشوها شريط فيديو يظهر ممارسة جنود جيش الدفاع الإسرائيلي لضبط النفس في مواجهة طفل فلسطيني يبلغ من العمر ١٥ عاماً يرشقهم بالحجارة. وفي إشارة إلى إدانة أحد أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي بالقتل غير العمد بعد أن أطلق النار على مهاجم فلسطيني في الخليل، قال: "أفضل ألف مقطع فيديو لإلور أزاريا على فيديو مخرج وخطير مثل هذا".

وكرر القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) دعوات المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى اتخاذ خطوات إيجابية فوراً لعكس

قوة الأمن الداخلي الحاكم كذلك بأمر يقيد حركته. وفي وقت لاحق، في ٢١ أيلول/سبتمبر، اعتقلت قوات الأمن الفلسطينية سبعة أعضاء من كتلة الإصلاح الديمقراطي التابعة لحركة فتح.

وفي تطور سلمي آخر، ذكرت وسائل الإعلام أن مجلس الأمن الإسرائيلي المعني أقر في ٢ أيلول/سبتمبر اقتراحا بالاحتفاظ ببحث الفلسطينيين الذين قتلوا في هجمات مسلحة، أو في هجمات مسلحة مزعومة، وتسببوا في إصابة أو وفاة إسرائيلي، وتوسيع نطاق السياسات القائمة للاحتفاظ ببحث الفلسطينيين الذين تعتبرهم إسرائيل مقاتلين معروفين.

ودعا مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) جميع الدول إلى أن:

”تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧“.

ولم تتخذ أي خطوات في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ودعا القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أيضا ”جميع الأطراف، في جملة أمور، إلى بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية“.

وتبين الاتفاقات المبرمة بين إسرائيل والبحرين وبين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، التي أضيف عليها الطابع الرسمي في حفل التوقيع في البيت الأبيض في ١٥ أيلول/سبتمبر أهمية التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يلي الاحتياجات والتطلعات المشروعة لكلا الشعبين.

وفي ٢٧ آب/أغسطس وفي وقت مبكر اليوم، اجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط افتراضيا لمناقشة هذه التطورات الأخيرة واتفقوا على مواصلة الانخراط في هذه المسألة ووضع مسار المضي قدما.

غزة. وأدى انعدام التنسيق إلى تأخير مشاريع الهياكل الأساسية الحيوية، مما أدى إلى تفاقم معدل البطالة المرتفع في القطاع بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا.

واستجابة لذلك، تعاونت الأمم المتحدة مع جميع الأطراف لضمان استمرار تقديم المساعدة الإنسانية دون عوائق. وتم التوصل إلى اتفاقات مع السلطة الفلسطينية للسماح بتنسيق عمليات إيصال المساعدات الإنسانية تحت رعاية الأمم المتحدة، ومع إسرائيل لتبسيط إجراءاتها الإدارية. وفي مبكر من أيلول/سبتمبر، استأنفت السلطة الفلسطينية أيضا دعمها للمشاريع التي يمولها المانحون في غزة. غير أن عدم التنسيق قد فاقم إلى حد كبير تحدي مواجهة الزيادة السريعة في عدد الإصابات بمرض فيروس جائحة كوفيد-١٩ في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وتوفي ثلاثة مرضى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من بينهم طفلان كانا بحاجة إلى علاج طبي عاجل خارج غزة، بسبب التأخيرات ذات الصلة. وتوسطت الأمم المتحدة في ٦ أيلول/سبتمبر في ترتيبات للسماح بنقل المرضى من غزة بدعم من منظمة الصحة العالمية.

وفي غضون ذلك، تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عجزا ماليا قدره ٢٠٠ مليون دولار في ميزانيتها البرنامجية الأساسية لعام ٢٠٢٠، وتسعى إلى الحصول على مبلغ إضافي قدره ٣١ مليون دولار لتغطية نداء الطوارئ لعام ٢٠٢٠ لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحيوية في غزة. ولم يتم تمويل سوى ٥ في المائة من خطة الاستجابة الموسعة لجائحة مرض فيروس كوفيد-١٩ التي قدمتها الوكالة بقيمة ٩٤,٦ مليون دولار لتغطية الاحتياجات حتى نهاية العام.

وكانت هناك اعتقالات مثيرة للقلق أيضا. ففي ١٩ تموز/يوليه ألقت الشرطة الإسرائيلية القبض على محافظ القدس في السلطة الفلسطينية واحتجزته. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أخطرت

ثالثاً، يساورني القلق العميق من الارتفاع الخطير في عمليات هدم المباني التي يملكها فلسطينيون ومصادرتها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وأحث إسرائيل على وقف هذه السياسة فوراً، تمثيلاً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

رابعاً، أدى تعليق إسرائيل لخطط تتعلق بضم أجزاء من الضفة الغربية إلى إزالة تهديد خطير كان من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة السلام والاستقرار الإقليميين. ويشكل الضم انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي ويضر بشدة باحتمال حل الدولتين. بيد أن التهديد الذي يشكله استمرار التوسع في المستوطنات وهدمها لاحتلال التوصل إلى حل الدولتين ما يزال قائماً. وفي هذا الصدد، يساورني القلق إزاء المناقشات التي جرت مؤخراً في الكنيست والتي تدل على تزايد الضغط الذي تمارسه الحكومة على الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة جيم.

خامساً، نظراً للأزمة الاقتصادية والصحية الحادة التي يواجهها الشعب الفلسطيني، أغتنم هذه الفرصة لأدعو القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية إلى التعجيل باستئناف المشاركة في الجهود الرامية إلى تعزيز هدف حل الدولتين عن طريق التفاوض. ويجب إنهاء هذه الأزمة المالية، وهو أمر ممكن. ويتعين على الجانبين إعادة النظر في طبيعة علاقتهما الاقتصادية وتحسينها بما يعود بالنفع على الشعبين.

سادساً، لا يزال العنف اليومي يزيد من عدم الثقة ويبعدنا أكثر من الحل السلمي للنزاع. وأحث إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، على كفالة سلامة السكان الفلسطينيين وأمنهم والتحقيق مع منفذي الهجمات ومساءلتهم. وأكرر التأكيد على أنه يجب على قوات الأمن الإسرائيلية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وينبغي ألا تستخدم القوة المميتة إلا في الحالات التي لا يمكن تجنبها بغية حماية الأرواح، وأن تحقق أيضاً في جميع حوادث الاستخدام المفرط المحتمل للقوة بطريقة شاملة مستقلة وعلى وجه الاستعجال.

وفي ٩ أيلول/سبتمبر، عقدت جامعة الدول العربية اجتماعاً وزارياً. وفي البيان الختامي، أكد المشاركون التزام جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بإخلاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس خطوط عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وذكروا أن مبادرة السلام العربية تظل الأساس لتحقيق سلام عربي - إسرائيلي دائم وعادل وشامل.

وأود أن أتشاطر بعض الملاحظات العامة بشأن تنفيذ أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أولاً، إن لتفشي جائحة كوفيد-١٩ تأثيراً مدمراً وملموساً. وستواصل الأمم المتحدة وشركاؤها دعم الفلسطينيين في التصدي للجائحة، بما في ذلك عن طريق سد الثغرات الحرجة في الإمدادات والمعدات الطبية. ومن المهم التركيز بشكل خاص على غزة، نظراً لحالتها الاستثنائية والضعف الشديد الذي يعانيه السكان. وينبغي أن تكون أي مسؤوليات إضافية تتحملها الأمم المتحدة محدودة ومحددة زمنياً، وألا تحل محل أدوار ومسؤوليات السلطة الفلسطينية أو حكومة إسرائيل. وأحث الطرفين على إيجاد طريق للمضي قدماً في معالجة هذه الأزمة الصحية الطارئة. وأحث أيضاً على تقديم الدعم للأونروا وكذلك لخطة التصدي لجائحة كوفيد-١٩ المشتركة بين الوكالات وخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنمائية دعماً لجهود الحكومة الفلسطينية.

ثانياً، يجب أن نواصل التركيز أيضاً على معالجة الوضع المتدهور باطراد في الميدان. وبينما شهدنا خلال فترات الإبلاغ السابقة توسعاً محدوداً في مجال الاستيطان، لا يزال يساورني القلق إزاء خطط بناء المستوطنات في المنطقة E1 وغيرها من المواقع الحساسة في الضفة الغربية المحتلة عقب موافقة السلطات الإسرائيلية عليها. وكما هو واضح في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فليس لإنشاء إسرائيل مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي.

ويساورني القلق إزاء تقارير وردت من جماعات حقوقية فلسطينية أفادت بأن قوات الأمن الفلسطينية تقوم بعمليات اعتقال في غزة والضفة الغربية على أساس الانتماء السياسي، دون توجيه اتهامات واضحة. ينبغي أن تتوقف هذه الاعتقالات ذات الدوافع السياسية وأن تسود سيادة القانون.

وأود أن أشير مجدداً إلى أن مصير مدينتي إسرائيليتين وجشمان جنديين من جيش الدفاع الإسرائيلي تحتجزهم حركة حماس في قطاع غزة لا يزال شاغلا إنسانيا هاما. وأحث حماس على تقديم معلومات كاملة عنهم على نحو ما يقتضيه القانون الدولي الإنساني.

ولا يزال يساورني القلق أيضا إزاء ممارسة إسرائيل المتمثلة في احتجاز جثامين الفلسطينيين القتلى، وإزاء تقارير تفيد بالتوسع مؤخرا في تلك السياسة. وأدعو إلى إعادة الجثامين المحتجزة، بما يتماشى مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني.

في الختام، نحن نمر بلحظة فارقة في البحث عن السلام، في وقت يهدد فيه تضافر عوامل مزعزعة للاستقرار بدفع الإسرائيليين والفلسطينيين أكثر نحو واقع الدولة الواحدة المتمثل في الاحتلال والصراع الدائمين. وأظل ملتزماً بدعم الطرفين لإيجاد حل للنزاع وإنهاء الاحتلال وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية في سبيل تحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا وذات سيادة - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

وأكرر دعوة الأمين العام إلى أعضاء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والشركاء العرب الرئيسيين والقيادتين الإسرائيلية والفلسطينية لاستئناف وتعزيز الجهود على وجه السرعة للنهوض

سابعاً، أؤكد أيضاً أن إطلاق الصواريخ والأجهزة الحارقة العشوائية على المراكز السكانية الإسرائيلية يشكل انتهاكا للقانون الدولي. وأدعو جميع المقاتلين الفلسطينيين في غزة إلى وقف هذه الهجمات. وبالمثل، يجب ألا يكون الأطفال والمدارس هدفاً للعنف من جانب أي طرف إطلاقاً. ويجب ألا يتعرض الأطفال للعنف على الإطلاق.

ثامناً، أرحب أيضاً بتفاهات ١٣ آب/أغسطس التي أدت إلى تخفيف حدة التوتر في غزة وما حولها. وأقدر الدعم السخي المستمر الذي تقدمه قطر إلى سكان غزة. ولكنني ما زلت أشعر بقلق بالغ من التهدة المزعزعة والمعاناة غير المقبولة للفلسطينيين في غزة. فلا يزال هناك خطر حدوث تصعيد كبير آخر. ولا يمكن التغلب على التحديات التي تواجه غزة بأي قدر من الدعم الإنساني أو الاقتصادي وحده. ولا تزال المشاكل الأساسية ذات طابع سياسي. وهي تتطلب القيادة اللازمة لإعادة توحيد غزة والضفة الغربية في ظل قيادة وطنية ديمقراطية واحدة، وكذلك إنهاء الإغلاقات الإسرائيلية وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

تاسعاً، أرحب بالاجتماع الذي عقد مؤخراً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورؤساء الفصائل الفلسطينية، وكذلك بالجهود التي بذلتها القيادة لتعزيز الوحدة الفلسطينية. ومن الأهمية بمكان أن تستمر أيضاً الجهود المهمة التي تقودها مصر لأجل تحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية. تؤيد الأمم المتحدة بقوة جميع هذه الجهود، وأدعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى البناء على هذا الزخم لإعادة توحيد غزة والضفة الغربية في ظل حكومة وطنية ديمقراطية واحدة، والمضي قدماً نحو إجراء انتخابات عامة، وهي مسألة حاسمة الأهمية لاستعادة الثقة في القيادة والمؤسسات الفلسطينية الديمقراطية. يجب أن يبقى قطاع غزة جزءاً لا يتجزأ من أي دولة فلسطينية يمكن أن تنشأ في المستقبل في إطار حل الدولتين.

الرئيس ترامب بشأن تلك الاتفاقات: في تاريخ إسرائيل بأكمله، لم يكن هناك في السابق سوى اتفاقين من هذا القبيل. والآن حققنا اثنين خلال شهر واحد، ونأمل أن يكون هناك المزيد.

وإحياءً لهذه الإنجازات، استضاف الرئيس ترامب حفل توقيع تاريخي في ١٥ أيلول/سبتمبر في البيت الأبيض، حيث وقع رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير خارجية الإمارات العربية المتحدة والبحرين على إعلان اتفاقات أبراهام. وقد التزمت إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين بتبادل السفارات والسفراء، فضلاً عن التعاون في مجموعة واسعة من المجالات بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والتجارة والطاقة والأمن.

إن قيادة الرئيس ترامب ورؤيته وخبرته جعلت هذا الحدث البالغ الأهمية ممكناً. لقد بنى الثقة مع حلفائنا الإقليميين، وأعاد توجيه حساباتهم الاستراتيجية من خلال تحديد المصالح المشتركة والفرص المشتركة، وإبعادهم عن مصلحة راسخة في إدامة الصراعات القديمة ذاتها. وبدلاً من مجرد الحديث عن السلام شهراً بعد شهر، وعقد جلسة تلو الأخرى لمجلس الأمن، قادت الولايات المتحدة الطريق من خلال العمل، وحققنا نتائج ملموسة.

لقد بدأنا هذا العام بوضع رؤية الرئيس للسلام - خطة شاملة وعادلة وواقعية لكي يعيش كل من إسرائيل والفلسطينيين في سلام، جنباً إلى جنب. وستتيح اتفاقات أبراهام مزيداً من الاستكشاف لتلك الرؤية. إن رؤية السلام واتفاقات أبراهام على حد سواء تدل على التزام الولايات المتحدة وإسرائيل بالسلام والازدهار والأمن في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

ولكن على الرغم من تلك الإنجازات، أطلق الإرهابيون الفلسطينيون وابلاً من الصواريخ في ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر، في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل وشريكها العربيين الجديدين يحتفلون باتفاقات السلام التاريخية التي أبرموها. ونحن نشجب ونرفض هذا العنف الذي لم يجلب إلا البؤس والمعاناة لفترة طويلة جداً.

يهدف التوصل إلى حل عن طريق التفاوض يقوم على وجود دولتين قبل فوات الأوان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأبدأ اليوم بتقديم التعازي إلى شعب الكويت في وفاة أميره، الشيخ الصباح. لقد كان الأمير صانع سلام بكل ما في الكلمة من معنى، ونحن ممتنون لسنوات خدمته المخلصة لشعب الكويت وعمله على جعل المنطقة مكاناً أكثر استقراراً وازدهاراً وسلاماً. لقد كانت قيادته خلال السنتين اللتين قضاها الكويت في مجلس الأمن جديرة بالملاحظة والتقدير بشكل خاص. نتوجه اليوم بمواساتنا ودعواتنا إلى شعب الكويت وأسرته. وأود أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته. وكما هو الحال دائماً، فإننا نقدر عمله الشاق هو وفريقه في معالجة هذه المسألة.

في الشهر الماضي، بدأت الولايات المتحدة بتسليط الضوء على أهم خطوة نحو السلام في الشرق الأوسط خلال أكثر من ٢٥ عاماً - وهي الاتفاق على تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة (انظر S/2020/837). وللشهر الثاني على التوالي، يسرنا أن نسترعي انتباه المجلس إلى خطوة أخرى بالغة الأهمية على طريق السلام في الشرق الأوسط - في ١١ أيلول/سبتمبر، اتفقت البحرين وإسرائيل على تطبيع العلاقات.

إن دبلوماسية الرئيس ترامب الجريئة ورفضه للحكمة التقليدية القديمة مكنته من التوسط في هذه الاتفاقات - اتفاقات أبراهام - وهي أول اتفاقات من هذا النوع بين إسرائيل والبلدان العربية منذ عام ١٩٩٤. وأريد أن أشدد على ما أبرزه

ونحن ندعو الآن القادة الفلسطينيين، الذين يدينون لشعبهم برفض العنف، إلى اغتنام فرص السلام الأوسع الذي تتيحه اتفاقات أبراهام، والعمل مع إسرائيل لحل قضاياهم التي طال أمدها. ونأمل أن تتمكن دول عربية أخرى من البناء على الاتفاقات، في حين نشجع أيضا الفلسطينيين على إجراء محادثات مباشرة مع إسرائيل.

سنستضيف غدا، مع الإمارات العربية المتحدة، جلسة إحاطة غير رسمية مع أعضاء مجلس الأمن لمناقشة اتفاقات السلام هذه. وستتيح تلك الإحاطة فرصة لإجراء مناقشة صريحة حول الكيفية التي يمكن أن تكون بها هذه الاتفاقات منطلقا لكسر الجمود بشأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

ونشجع أعضاء مجلس الأمن على اغتنام الفرص التي تتيحها اتفاقات أبراهام، ونأمل أن ينضموا إلينا في دعم هذه الإنجازات التاريخية علنا.

السيد ماتيجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمنسق الخاص ملادينوف على إحاطته المفيدة والصريحة بشأن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأضم صوتي إلى زميلي من الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم تعازينا القلبية إلى الكويت على وفاة صاحب السمو أمير دولة الكويت.

خلال المناقشة العامة التي عقدت مؤخرا في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، استمعنا إلى العديد من الدول الأعضاء التي تتفكر في مولد الأمم المتحدة وقيمها المشتركة المتمثلة في السلام والعدالة والمساواة والكرامة للجميع، فضلا عن فكرة إنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب. ولكن على الرغم من تلك المثل العليا، لا تزال فلسطين وشعبها تحت الاحتلال غير الشرعي، ولا يزالان محرومين من القيم والمثل المشتركة التي

تحدثنا عنها. إن فلسطين واحدة من أقدم الصراعات الدولية التي لم تحل في العالم، وقد ترسخت في جداول أعمال كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، منذ نشأة الأمم المتحدة تقريبا. ومع ذلك، وبعد ٧٢ عاما، لا يزال الوضع الراهن قائما ولم يحرز تقدم يذكر في ضمان حق الفلسطينيين في تقرير المصير والاستقلال والسلامة الإقليمية والسيادة.

وعلى الرغم من الاتفاقات العديدة والشراكات التي أقيمت حديثا، من المخزي أن يستمر الفلسطينيون في العيش تحت الاحتلال ويحرمون من حقوقهم المدنية والإنسانية الأساسية. وينبغي أن نسأل أنفسنا - هل هذه الاتفاقات التي يرحب بها بعضنا تغير الحياة اليومية لأولئك الذين يعيشون تحت الاحتلال؟

وفي هذا الصدد، تكرر جنوب أفريقيا تأكيد موقفها بأنه لا يمكن لأي خطة للسلام أو مبادرة للسلام أن تكون لها أي ميزة أو أن تنجح إذا لم تشمل جميع أطراف الصراع في المحادثات كشركاء متساوين منذ البداية. ويجب أن تراعي أي مبادرة تهدف إلى تسوية مسألة الاحتلال الإسرائيلي احتياجات الشعب الفلسطيني وتطلعاته. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تضمن أي خطة سلام من هذا القبيل عدم اختزال الدولة الفلسطينية في كيان يفتقر إلى المبادئ الأساسية للسيادة والسلامة الإقليمية والحدوى الاقتصادية. ومن شأن الاتفاق على خطة سلام واقعية وذات مصداقية أن يؤدي إلى حل حقيقي يقوم على وجود دولتين؛ لا إلى دولة واحدة تملك مقومات البقاء وبانتواستان [يشير تعبير بانتواستان تاريخيا إلى المناطق الإقليمية المنفصلة المحددة كأوطان في ظل نظام الفصل العنصري الذي كانت تتبعه جنوب أفريقيا].

وستواصل جنوب أفريقيا العمل مع البلدان التي تشاطرها الرأي لدعم الجهود الدولية الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية تملك مقومات البقاء، قائمة جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دوليا، استنادا إلى الحدود التي كانت قائمة في

تثير قلقاً إضافياً تدمير البنى التحتية الحيوية، مثل مرافق المياه والنظافة الصحية والصرف الصحي، خلال انتشار جائحة حيث تميل التوجيهات العالمية إلى ضرورة غسل اليدين بانتظام والتزام التباعد البدني.

إن جميع قرارات مجلس الأمن، سواء أُتخذت بالإجماع أم لا، يجب أن تُنفذ بلا تفريق. فنحن لا نملك أن نختار من قرارات المجلس ما ينبغي أن يُنفذ. وعلى نفس المنوال، فإن الانتهاكات السافرة لقرارات المجلس، كما هو الحال بالنسبة للنشاط الاستيطاني المتواصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، عادة ما تستدعي اتخاذ تدابير أكثر صرامة بحق الطرف المسؤول عن تلك الانتهاكات.

في الختام، تكرر جنوب أفريقيا تأكيد موقفها بأن الحوار المباشر والتفاوض بين الأطراف المعنية على قدم المساواة هو السبيل الوحيد الذي يتسم بالمصداقية والاستدامة نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط. ويجب علينا جميعاً أن نقوم بدورنا في الجمع بين الطرفين، بدلاً من أن نزيد من تباعدهما.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): أتقدم أنا أيضاً بالشكر إلى المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الشاملة.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء الاتجاهات التي تتكشف في الميدان. وقد حان الوقت كي نتخذ، بصفتنا مجلس الأمن، خطوات هامة من شأنها أن تحقق الاستقرار في الحالة الراهنة وتعزز إحراز تقدم ملموس نحو حل الدولتين.

لقد سبب الاحتلال والنزاع اللذان طال أمدتهما معاناة هائلة للشعب الفلسطيني، كما أبرز ذلك بوضوح آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وبالتالي، لا تزال

٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لكلتا الدولتين، بما يتماشى مع جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً. ولذلك، فإننا نؤيد دعوة الرئيس عباس، الموجهة إلى الأمين العام إلى جانب المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط ومجلس الأمن، في بيانه خلال المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، إلى بدء الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي بمشاركة جميع الأطراف المعنية وإجراء مناقشات بشأن عملية سلام حقيقية، بما في ذلك حل جميع مسائل الوضع النهائي.

وإذ انتقل إلى تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، تدعو جنوب أفريقيا مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل لهذا القرار والقرارات السابقة بشأن قضية فلسطين. لقد سمع المجلس اليوم أنه ولئن كان النشاط الاستيطاني ربما قد تباطأ قليلاً بسبب استمرار جائحة فيروس كورونا، فإن هذه الممارسة غير القانونية من جانب السلطات الإسرائيلية لا تزال متواصلة بما يتعارض مع القانون الدولي.

وفيما يتعلق بهدم الممتلكات الفلسطينية ومصادرتها، فإن البيان الذي أدلى به مؤخراً السيد جيمي ماكغولدريك، نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، يبعث على القلق الشديد. فخلال الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس ٢٠٢٠، شهدنا هدم أو مصادرة ٣٨٩ مبنى مملوكاً للفلسطينيين، وهو أعلى معدل هدم منذ أربع سنوات. وقد حدث هذا النشاط على الرغم من إشارة السلطات الإسرائيلية إلى أنها ستمتنع عن القيام بهذه الأعمال خلال انتشار الجائحة العالمية.

وكما أشار المنسق الخاص ملادينوف، فإن عمليات الهدم والمصادرة هذه قد تركت ٤٤٢ فلسطينياً بلا مأوى، في وقت تخضع فيه إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة لتدابير إغلاق. فأين سيذهب هؤلاء الفلسطينيون المحرومون من ديارهم المستحقة؟ إلى أين يجب عليهم أن يذهبوا؟ ومن الأمور التي

تدخلات إنسانية واقتصادية عاجلة للمساعدة في الحفاظ على حياة الفلسطينيين في غزة وسبل عيشهم. وندعو إسرائيل إلى إنهاء حصارها المفروض على غزة.

ونشيد بعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في دعمها السريع والمتجاوب لاحتياجات اللاجئين الفلسطينيين التي تفاقمت بسبب مرض فيروس كورونا. وتواصل الأونروا تقديم خدماتها في بيئة مالية مقيدة. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة دعمه للنداء الإنساني الجديد الصادر عن الوكالة للفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ من أجل التصدي لأسوأ عواقب الجائحة على اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين عملياتها الخمسة.

وتؤكد حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد موقفها المبدئي فيما يتعلق بقضية فلسطين، وتظل ملتزمة بتحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض، وفقاً لتوافق الآراء الدولي. ونود أن نؤكد التزامنا بالحل السلمي والعادل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

أخيراً، أود أيضاً أن أعرب عن تعازينا في وفاة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت، الذي ستبقى ذكراه بالتأكيد لتفانيه وإسهامه في السلام والأمن في المنطقة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن عميق أسفنا لوفاة أمير دولة الكويت وللإعراب عن مواساتنا وتعازينا لحكومة وشعب الكويت. لقد كان الأمير قائداً بارزاً في العالم العربي، أسهم في إقامة علاقات ودية وتعاونية بين الصين والكويت، وأود أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته.

إن اليوم هو اليوم الأخير من المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. وقد أشار العديد من القادة في

نشعر بقلق خاص إزاء التقارير العديدة عن وقوع حوادث عنف ضد المدنيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولذلك، فإننا ندعو المسؤولين عن ذلك إلى احترام التزامهم بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لضمان سلامة المدنيين وحمايتهم ورفاههم.

ونود أن نلفت الانتباه على نحو عاجل إلى الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي التي ترتكبها إسرائيل، على الرغم من نداءات المجتمع الدولي المتواصلة من أجل الوقف الكامل والفوري لأنشطة الاستيطان وعكس مسارها. وتواصل إسرائيل أنشطتها غير القانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وتتعارض عمليات الهدم والأنشطة الاستيطانية مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين. وندعو إسرائيل بقوة إلى الاحترام الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ولجميع الأحكام الأخرى ذات الصلة في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، من المهم التأكيد على أن الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التسوية السلمية لا يمكن أن تحقق نجاحاً إلا بتيسير إجراء مفاوضات مباشرة وهادئة بين الطرفين. وندعو المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى تجديد جهودها واستعادة إيمان الفلسطينيين والإسرائيليين بأن التوصل إلى اتفاق سلام عن طريق التفاوض لا يزال ممكناً.

وإذ أنتقل إلى غزة، تواصل إسرائيل تكثيف إجراءات القمع ضد الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها، وذلك بشكل سافر للغاية من خلال حصارها اللاإنساني وغير القانوني لغزة. وقد أدى الحصار، على مر السنين، إلى اشتداد الفقر في غزة. ووفقاً لما جاء في "أطلس التنمية المستدامة ٢٠٢٠ لدولة فلسطين"، فإن معدلات الفقر في غزة أعلى وأشد حدة منها في الضفة الغربية، حيث تبلغ ٥٣ في المائة مقابل ١٣,٩ في المائة. ونشيد بالجهود المستمرة للأمم المتحدة وشركائها والرامية إلى تنفيذ

السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام. وقال الرئيس عباس أيضا إن الجانب الفلسطيني يستعد لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية تشارك فيها جميع الفصائل السياسية. وتود الصين أن تسجل تقديرها وتتطلع إلى إحراز تقدم سريع وإيجابي في المصالحة بين الفلسطينيين والعمليات السياسية ذات الصلة.

ثانيا، فيما يتعلق بالامتنال لتوافق الآراء الدولي، فإن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وحل الدولتين، تشكل جميعا اتفاقات أساسية هامة لحل القضية الفلسطينية، يجب التمسك بها من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وفي حالة تنفيذ خطة ضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن ذلك سيشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة وسيقوض حل الدولتين. ولذلك، فإن الصين تشعر بقلق بالغ. ونلاحظ أن تنفيذ الخطة قد عُلق ونأمل أن يستجيب الطرف المعني لنداء الأمين العام بالتخلي عن خطة الضم والعودة إلى مسار الحوار والمفاوضات على قدم المساواة.

وبالإضافة إلى ذلك، ظلت الحالة في قطاع غزة متوترة في الآونة الأخيرة. ومن المأمول أن تستجيب جميع الأطراف المعنية لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي من خلال التقيد بأمانة باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في نهاية آب/أغسطس والامتناع عن اتخاذ إجراءات تزيد من تفاقم الحالة.

ثالثا، فيما يتعلق بنهج يتمحور حول الإنسان، فإن عدد المنازل الفلسطينية التي هُدمت خلال الفترة بين آذار/مارس وآب/أغسطس من هذا العام سجل رقما قياسيا على مدار أربع سنوات فيما سُرد مئات الأشخاص، وفقا للأمم المتحدة. ونحث الأطراف المعنية على أن تنفذ مجدية القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وأن تضع حدا لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة وأن توقف هدم منازل الفلسطينيين وتدمير الممتلكات الفلسطينية

كلما تم في المناقشة العامة خلال الأسبوع الماضي إلى الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين. وكثيرا ما يستخدم العديد من المتكلمين تعابير مثل وقف إطلاق النار ووقف العنف وعملية السلام والتسوية السياسية والدولتين. وهذا يدل تماما على أن القضية الفلسطينية ما فتئت تثير قلق المجتمع الدولي وأنها لم تُنس قط. ولا يزال التوقع المشترك للمجتمع الدولي يتمثل في الدفع باتجاه إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين في أقرب وقت ممكن.

ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين ويتوجب عليه تعزيز تسوية القضية الفلسطينية. وقد حدثت مؤخرا تطورات في الحالة في الشرق الأوسط، كما تواجه القضية الفلسطينية الآن متغيرات جديدة. وينبغي لمجلس الأمن أن يستمع إلى صوت الشعب الفلسطيني وبلدان المنطقة وأن يعزز التواصل والتنسيق مع جميع الأطراف في المجتمع الدولي وأن يقوم بدوره من خلال بذل جهود مستمرة للنهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط وتسوية القضية الفلسطينية.

أولا، فيما يتعلق بتعزيز الدعم السياسي، فإن قضية فلسطين هي لب مسألة الشرق الأوسط وينبغي أن تظل على رأس جدول الأعمال الدولي. وفي خطابه أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، دعا الرئيس عباس الأمين العام غوتيريش إلى الانضمام إلى المجموعة الرباعية وأعضاء مجلس الأمن في عقد مؤتمر دولي في أوائل العام المقبل لمناقشة عملية سلام حقيقية. وتعتقد الصين أن هذه المبادرة تدل على استعداد فلسطين للمشاركة في محادثات السلام وتعزيز عملية السلام. وينبغي لجميع الأطراف أن تولي أهمية لها وأن تبذل الجهود اللازمة لتهيئة الظروف المواتية للتسوية السياسية للقضية الفلسطينية. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان التي لديها نفوذ على فلسطين وإسرائيل، أن يتمسك بموقف محايد وعادل وأن يعزز محادثات السلام بنشاط وأن يبذل جهودا حقيقية لدفع عملية

تؤكد التطورات الأخيرة الأهمية المستمرة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ومعايير تسوية النزاع معروفة منذ زمن طويل - دولتان تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام ١٩٦٧، على أن تكون القدس عاصمة لكلاهما. وعلى هذا الأساس، تقع على عاتقنا الآن مسؤولية العمل من أجل استئناف الحوار بين الطرفين.

ويشير الإعلان عن تطبيع علاقات إسرائيل مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين إلى متغير جديد، قد يسهم إسهاماً إيجابياً في الاستقرار الإقليمي. ونحن نرحب به.

غير أن الاستقرار الإقليمي يتطلب أيضاً التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، يحترم تطلعات وحقوق الطرفين ويتمشى مع القانون الدولي والمعايير التي وافق عليها مجلس الأمن. ولا تزال فرنسا، وهي صديقة لإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، مقتنعة بأن أياً من الشعبين لن يتمكن من تحقيق تطلعاته على حساب الآخر. ولن تساوّم فرنسا بشأن أمن إسرائيل، تماماً كما أنها لن تتخلى عن الشعب الفلسطيني في سعيه من أجل نيل حقوقه.

إن فرنسا مستعدة، بالتعاون مع شركائها الأوروبيين والعرب، لدعم استئناف الحوار تدريجياً. وبهذه الروح، اجتمع الوزير لودريان ونظرائه الألماني والمصري والأردني في عمان في ٢٤ أيلول/سبتمبر بحضور الممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي. وأعرب الوزراء الأربعة عن تصميمهم على العمل الجماعي لتحقيق هذه الغاية على أساس التزامات ملموسة وواقعية يقدمها الطرفان. ومن المهم أيضاً أن تستأنف الأطراف تعاونها على جميع المستويات، وفقاً للاتفاقات التي تم التوصل إليها، بما في ذلك في التصدي للجائحة الحالية.

ومن أجل استئناف الحوار، ثمة حاجة ملحة إلى إعادة تهيئة مناخ من الثقة بين الطرفين. ويقتضي ذلك أولاً، أن يصبح تعليق السلطات الإسرائيلية للضم المزمع للأراضي الفلسطينية تدبيراً نهائياً. وهذه هي الرسالة التي كررها وزراؤنا في عمان.

وأن تمتنع عن أعمال العنف ضد المدنيين. وفي الوقت نفسه، ينبغي للأطراف المعنية أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تكفل تغطية الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية للمحتاجين في الأراضي المحتلة وأن ترفع بشكل تام الحصار المفروض على قطاع غزة.

لقد كان لجائحة فيروس كورونا تأثير شديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. وينبغي لإسرائيل وفلسطين حل خلافاتهما وتعزيز تعاونهما وعدم ادخار جهد في مكافحة الجائحة وإنقاذ الأرواح. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز دعمه لمساعدة فلسطين في التغلب على التحديات الاقتصادية والإنسانية التي تواجهها. وتقدر الصين الجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل تخفيف الحالة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين ومساعدتهم على مكافحة الجائحة.

إن الصين، بوصفها صديقاً مخلصاً للشعب الفلسطيني، تؤيد بقوة المطالب العادلة للشعب الفلسطيني وجميع الجهود الرامية إلى حل القضية الفلسطينية. كما ندعم الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطين المستقلة التي تتمتع بالسيادة الكاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وقد سلمت الصين مؤخراً الدفعة الرابعة من الإمدادات ذات الصلة بمكافحة الجائحة إلى فلسطين ووقعت اتفاق تبرع مع الأونروا. وبالإضافة إلى ذلك، أحرز مزيد من التقدم في مشروع مدرسة رام الله، بدعم من الحكومة الصينية. وسنواصل تقديم المساعدة، في حدود قدرتنا، إلى الشعب الفلسطيني لمكافحة الجائحة وتنمية الاقتصاد وتحسين سبل عيش الناس والإسهام بشكل إيجابي في إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية في أقرب وقت ممكن.

السيد دو ريفير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ترحب إستونيا بتوقيع اتفاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وبين إسرائيل ومملكة البحرين. كما نرحب بالدور البناء الذي تقوم به الولايات المتحدة في هذا الصدد. إن تطبيع العلاقات تطور إيجابي يسهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. ومن الإيجابي أن تلتزم إسرائيل، إلى جانب هذه الاتفاقات، بتعليق خططها لضم مناطق من الأرض الفلسطينية المحتلة من جانب واحد.

ونعتقد أن هذه التطورات التاريخية تسهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها وتعطي زخماً لإيجاد حل شامل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ولا يمكن التوصل إلى حل الدولتين والسلام الدائم إلا من خلال المفاوضات المباشرة، مع مراعاة التطلعات المشروعة لكلا الطرفين والشواغل الأمنية الإسرائيلية. ونحث الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين على الدخول في مفاوضات مجدية.

كما ندعو الطرفين إلى تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والامتناع عن اتخاذ أي خطوات من جانب واحد يمكن أن تقوض آفاق الحل القائم على وجود دولتين وتزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. ونود أن نشير إلى أن القرار يدعو إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الأعمال الإرهابية، فضلاً عن أعمال الاستفزاز والتحرير والتدمير. وندين استمرار إطلاق الصواريخ على إسرائيل والهجمات على المدنيين.

وتدين إستونيا بشدة القتل الشنيع للحاخام شاي أوهيون في ٢٦ آب/أغسطس. إننا ندعو الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإلى وقف التصعيد فوراً.

وندعو السلطة الفلسطينية إلى استئناف التعاون على أساس اتفاقات التعاون مع إسرائيل. وسيكون ذلك حيويّاً بصفة خاصة في سياق جائحة فيروس كورونا.

وهي أيضاً الرسالة التي وجهتها مع نظرائي الأوروبيين قبل جلسة المجلس هذه.

كما إنه يتطلب إنهاء سياسة الاستيطان وتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وتشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء استمرار الأنشطة الاستيطانية والزيادة غير المسبوقة في هدم المباني الفلسطينية على مدى الأشهر الستة الماضية على الرغم من الوضع الصحي. ويجب ألا تسمح الأنشطة الاستيطانية بحدوث ضم فعلي. وتدعو فرنسا إسرائيل إلى تعليق بناء وحدات سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية، ولا سيما في المناطق الحساسة المحيطة بالقدس، مثل جفعات هاماتوس وهار حوما ومنطقة E-1، وإلى تنفيذ تجميد فعال لأعمال الهدم.

وتدعو فرنسا أيضاً إلى إحراز تقدم في عملية المصالحة بين الفلسطينيين وتأمل أن يسمح اجتماع أنقرة بإحراز تقدم في ذلك الاتجاه. ونرحب بالتزام السلطة الفلسطينية المتجدد بإجراء الانتخابات ونشجعها على إحراز تقدم سريع في التحضير لهذا الموعد الهام بالنسبة للشعب الفلسطيني.

وعلاوة على ذلك، ستواصل فرنسا تقديم دعمها الكامل لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وندعو جميع الدول إلى المساهمة في ميزانيتها لمساعدتها في التغلب على أزمتها المالية.

أخيراً، لا تزال فرنسا ملتزمة بإعلاء شأن القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ولا سيما من خلال دعم منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والإسرائيلية.

إن فرنسا على استعداد لدعم أي مبادرة تستند إلى القانون الدولي والمعايير المتفق عليها. وتدعو المجلس إلى أن يتكاتف على هذا الأساس الذي بنيناه معاً.

السيد يورغنسون (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته.

التطورات زحماً جديداً نحو حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس حل الدولتين.

ويشكل الإعلان عن تعليق خطط إضفاء الطابع الرسمي على ضم أجزاء معينة من الأرض الفلسطينية المحتلة خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، نحث إسرائيل على التخلي نهائياً عن خططها للضم. إن الضم، بغض النظر عن نطاقه وطريقته وصفه، انتهاك خطير للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن الضم سيغلق الباب نهائياً أمام استئناف المفاوضات وسيضرب في مقتل الحل القائم على وجود دولتين.

وقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى لعكس مسار الاتجاهات السلبية في الميدان. وندعو إلى الاحترام الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وتنفيذه بالكامل. كما ندعو السلطة الفلسطينية إلى استئناف التنسيق المالي والأمني مع إسرائيل، نظراً لتأثيره على الشعب الفلسطيني.

وتتعلق النقطة الثالثة في مداخلتي بالمستوطنات. حيث يجب أن تتوقف فوراً أنشطة الاستيطان غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، والتي تقترب من بنزع الملكية والهدم والمصادرة وتشريد السكان. ويساورنا قلق بالغ إزاء الزيادة الأخيرة في عمليات الهدم، على الرغم من إشارات السلطات الإسرائيلية إلى أنها ستمتنع عن هدم منازل الفلسطينيين المأهولة بالسكان. وشملت عمليات الهدم أيضاً مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، مما زاد من الحد من حصول الفلسطينيين على الخدمات والسلع الأساسية، وهو أمر مثير للقلق بشكل خاص في سياق الجائحة الحالية.

وتتعلق نقطتي الرابعة بغزة. وترحب بلجيكا بالهدوء النسبي الذي ساد غزة في أعقاب التصعيد الذي حدث في آب/أغسطس، وتدعو الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ونشير إلى التزام الطرفين باحترام القانون الدولي الإنساني وضمنان حماية السكان المدنيين. ونرحب بجهود خفض التصعيد

وأخيراً، نلاحظ الإشارات الإيجابية التي تشير إلى أن الفصائل الفلسطينية قد توصلت مرة أخرى إلى توافق في الآراء بشأن إجراء الانتخابات. ونأمل أن يسفر هذا الاتفاق قريباً عن إعلان موعد للانتخابات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

السيدة فان فليسيبرغ (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر المنسق الخاص، السيد ملادينوف، على إحاطته المفصلة، وأشكره هو وفريقه على جهودهما الدؤوبة.

لقد بلغ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني طريقاً مسدوداً. ولا تزال الحالة في الميدان غير مستقرة في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، ويبدو أن الطرفين متباعداً أكثر من أي وقت مضى. ولذلك يجب أن تكون أولويتنا اليوم هي استئناف المفاوضات.

أولاً، ندعو الإسرائيليين والفلسطينيين إلى أن يأتوا إلى طاولة المفاوضات بدون شروط مسبقة وأن يستأنفوا مفاوضات حقيقية. وذلك هو السبيل الوحيد حقاً للتوصل إلى سلام شامل ودائم. كما ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي إجراء انفرادي يمكن أن يعرض استئناف هذه المفاوضات للخطر.

وهذا الصراع، الذي كان موضوع قرارات عديدة للمجلس، لن يجد حلاً إيجابياً إلا إذا احترمت هذه القرارات والقانون الدولي. وتظل بلجيكا، إلى جانب شركائها الأوروبيين، ملتزمة بحل قائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض، على أن تكون القدس عاصمة المستقبل للدولتين، على أساس معايير متفق عليها والقانون الدولي.

وتتعلق نقطتي الثانية بتطبيع العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي، وهو عنصر هام لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ونرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين إسرائيل والبحرين وبين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة. ونأمل أن تولد هذه

وتنضم فييت نام إلى الأمين العام ومنسقه الخاص والعديد من البلدان الأخرى في الإعراب عن قلقها البالغ إزاء المصاعب الخطيرة والمتزايدة التي عانت منها السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في الأشهر الأخيرة. وما زال انتشار جائحة مرض فيروس كورونا في فلسطين يشكل مصدر قلق كبير، حيث تضاعف تقريبا عدد الحالات المؤكدة والوفيات في الشهر الماضي. وتأثير الجائحة وتدابير التقييد على اقتصاد فلسطين مدمر. وقد تحولت الظروف الاجتماعية - الاقتصادية في قطاع غزة والأرض الفلسطينية المحتلة من سيئ إلى أسوأ. فبالإضافة إلى القيود الاقتصادية، انخفضت المساعدات الخارجية لفلسطين بشكل حاد منذ أوائل عام ٢٠٢٠. وعلى هذه الخلفية، ندعو المانحين الدوليين إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين لمساعدتهم على التغلب على الأزمة الجارية. وكذلك نحث جميع الأطراف على تعزيز تعاونها وضمن إيصال المساعدة الإنسانية وفقا للالتزامات كل منها. ولذلك، من المهم أيضا مواصلة وزيادة المساعدة المقدمة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى حتى تتمكن تلك الوكالة البالغة الأهمية من أداء مهمتها الهامة المتمثلة في مساعدة الشعب الفلسطيني.

وفي مواجهة هذه التحديات المتعددة الأوجه - تتواصل الأعمال العدائية ويقتل المدنيون، بمن فيهم الأطفال - فإن المسألة التي طال أمدها المتمثلة في استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تزال من دون حل. وكذلك نلاحظ مع القلق تزايد عدد عمليات هدم المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية، الأمر الذي أدى إلى تشريد المزيد من الناس. وكما يؤكد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بوضوح، فإن قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا بموجب القانون الدولي وعقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

في هذا الصدد، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة، لتيسير نقل المرضى إلى خارج غزة مؤقتا. وإذا أردنا عكس الاتجاه السائد في غزة، يجب أن نستثمر على الصعيدين الإنساني والسياسي. وندعو كلا الطرفين إلى ضمان حرية وصول الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية، ونؤكد الدور الحاسم الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وعلى الصعيد السياسي، يتمثل الحل العادل الوحيد في رفع الحصار وإعادة فتح المعابر بالكامل، مع أخذ الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل في الاعتبار.

وتتعلق نقطتي الخامسة بتنظيم الانتخابات في غزة والضفة الغربية. ووجود حكومة فلسطينية قوية وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، وتعمل بديمقراطية، على أساس احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، أمر حيوي أيضا لحل الدولتين. والانتخابات عنصر هام في هذا الصدد. ونرحب بالجهود التي بذلتها الفصائل الفلسطينية مؤخرا من أجل تحقيق المصالحة، ونأمل أن تمهد هذه الجهود الطريق لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية حقيقية وحرّة ونزيهة وشاملة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية.

وأخيرا، أود أن أعرب عن قلق بلجيكا إزاء استمرار الأعمال والسياسات العدائية ضد المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. حيث أن عملهم يسهم في تهيئة بيئة مواتية للسلام واحترام حقوق الإنسان. وهي عنصر هام في مجتمع منفتح وديمقراطي، ولذلك يجب السماح لها بأن تضطلع بعملها بدون عائق.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيمة.

وأضم صوتي إلى صوت الأعضاء الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا لحكومة وشعب الكويت في وفاة صاحب السمو الشيخ الصباح، أمير دولة الكويت الراحل.

الملكي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت. الرحمة على روح سموه.

وكذلك أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لرئاسة النيجر على عقد جلسة اليوم، وبالطبع للمنسق الخاص، نيكولاي ملادينوف، على إحاطته.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين التاريخية للأمم المتحدة، فإننا نتذكر دائما ما تمثله الأمم المتحدة. فهي تمثل السلام وتدافع عن النظام الدولي وتدافع عن المساواة. وهذه هي المبادئ التي تؤمن بها إندونيسيا كذلك، وشددت عليها في المؤتمر الآسيوي - الأفريقي الذي عقد في عام ١٩٥٥، بوصفها مبادئ توجيهية محورية بشأن موضوع استقلال الدول الخاضعة للاحتلال أو الاستعمار.

ومن المحزن أنه على الرغم من مختلف قرارات الأمم المتحدة والدعم العالمي الواسع النطاق وفي تحد للقانون الدولي، ما زالت فلسطين البلد الوحيد الذي حضر المؤتمر ولم يتمتع باستقلاله. ولا تزال حتى يومنا هذا محتلة بصورة غير قانونية ويتعرض شعبها للتمييز وكثيرا ما تُصادر أراضيه بصورة تعسفية.

وتؤكد إندونيسيا أن الوقت قد حان لكي تفعل الأمم المتحدة المزيد. وعلينا جميعا أن نفعل المزيد. ومع مراعاة ذلك، أود أن أتشاطر ثلاث نقاط هامة.

أولا، إن السلام من دون معالجة الأسباب الجذرية ذات الصلة ليس سلاما على الإطلاق. وتغتنم إندونيسيا هذه الفرصة لتذكير الدول الأعضاء بأن السبب الجذري للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي هو الاحتلال غير المشروع. وقد ازدادت حدة النزاع بسبب عقود من سياسة الضم والاستيطان الإسرائيلية البغيضة غير القانونية في الأراضي المحتلة، وهي سياسة غير قانونية بشكل صارخ وتتعارض مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ولهذا فإن فكرة السلام الواعد من دون معالجة الأسباب الجذرية ليست سوى وهم بالسلام. وينبغي لأي جهود ترمي

وندعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية حتى لا يتصاعد التوتر والعنف إلى نزاع واسع النطاق. ونشيد بالأمم العام ومنسقه الخاص وبلدان المنطقة على جهودهم الرامية إلى تخفيف حدة التوتر واستعادة الهدوء. ونرحب كذلك بالخطوات التي اتخذتها مؤخرا الأطراف الفلسطينية ذات الصلة للتخضير للانتخابات في الأشهر المقبلة، التي نأمل أن تساعد على مواجهة التحديات المشتركة وتلبية توقعات الشعب الفلسطيني.

ولكن ما زال يساورنا القلق لأن الحالة هشة، حيث لم يتم اجتثاث الجذور العميقة للنزاع. ونظل نحث جميع الأطراف على الامتناع عن أي عمل انفرادي يمكن أن يؤدي إلى أعمال عنف متكررة. وفي الوقت ذاته، نرحب بجميع المبادرات والتدابير الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين تسهم في تعزيز الحوار والتعاون والاستقرار في الشرق الأوسط.

ونعيد تأكيد دعمنا القوي للأمين العام ومنسقه الخاص. وبالنظر إلى الحالة الخطيرة التي يجد الفلسطينيون أنفسهم فيها، فقد حان الوقت لأن يضاعف المجتمع الدولي وبلدان المنطقة والأمم المتحدة والشركاء الآخرون المعنيون جهودهم لاستئناف المفاوضات الدولية، وكذلك المفاوضات بين الطرفين المعنيين مباشرة من أجل اتخاذ خطوات ملموسة تجاه خفض التصعيد وحل جميع المسائل المعلقة.

وختاماً، نعيد تأكيد دعم فييت نام الثابت للنضال المشروع للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف. ونؤيد بقوة حل الدولتين، بما في ذلك إقامة دولة فلسطين التي تتعايش سلمياً جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، وعاصمتها القدس الشرقية، بحدود آمنة ومعترف بها دولياً على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧ ووفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا الصادقة على وفاة صاحب السمو

وختاماً، أعيد تأكيد تضامن إندونيسيا المطلق مع الشعب الفلسطيني ودعمها لإعمال حقوقه، بما في ذلك إقامة دولة فلسطين المستقلة، ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد الأدب: اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بأحر التعازي للشعب الكويتي الشقيق في وفاة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، الذي كانت له إسهامات متميزة في مجال العمل الإنساني وفي خدمة السلم والأمن والاستقرار.

أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيمة وما تضمنته من معطيات وتحديثات تعكس استمرار تدهور الوضع الميداني في الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب تواصل الاحتلال وفرض سياسة الأمر الواقع وغياب آفاق جدية للسلام.

لقد جدد قادة العالم خلال الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة التزام بلدانهم بالمرجعيات المتفق عليها دولياً وبقرارات الأمم المتحدة كأساس لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، بما يمكن من إنهاء الاحتلال واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقّه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتأتي هذه المواقف لتؤكد مجدداً دعم المجموعة الدولية الثابت للقضية الفلسطينية العادلة ومساندتها للمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، وحرصها على تحقيق السلام العادل والدائم والشامل للصراع العربي - الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، تجدد تونس تأكيد التزامها بمواصلة دعمها الثابت والمبدئي للقضية الفلسطينية العادلة ولحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتجزئة، وهي حقوق لا تسقط

إلى حل النزاع وتحقيق السلام، أولاً وقبل كل شيء، أن تبذل بمشاركة الطرفين الرئيسيين، الفلسطينيين والإسرائيليين. فالبحث عن حلول تتجاهل الطرف الآخر هو أمر ظالم وأحادي الجانب.

ومن ثم أتناول نقطتي الثانية: إعادة بدء عملية سلام ذات مصداقية. علينا أن نظهر دعمنا لدعوة الأمين العام التي تحت كلا من القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على إعادة الانخراط في مفاوضات مجدية. وينبغي لنا أيضاً أن نرحب بدعوة الرئيس عباس في المناقشة الرفيعة المستوى التي جرت الأسبوع الماضي إلى الأمين العام للبدء، مع المجموعة الرباعية ومجلس الأمن، في عقد مؤتمر دولي مع جميع الأطراف المعنية للانخراط في عملية سلام تستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وغير ذلك من المعايير المتفق عليها دولياً.

ونقطتي الثالثة هي استمرار دعم القضية الفلسطينية. فبالإضافة إلى مواجهة خطر الإخلاء القسري وهدم المنازل والتمييز والعنف، فضلاً عن سنوات من الحصار، يواجه الفلسطينيون الآن كذلك، للأسف، جائحة مرض فيروس كورونا والآثار الاجتماعية والاقتصادية غير المباشرة المترتبة عليها. ومرة أخرى، قدمت إحاطة نيكولاي صورة قائمة للحالة على الأرض. فوفقاً لمنظمة الصحة العالمية، ارتفع عدد الحالات بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر من حوالي ٣ ٠٠٠ إلى أكثر من ٤٠ ٠٠٠ حالة. يتعين علينا أن نظهر تضامننا في هذه الأزمات. فنحن بحاجة لإظهار إنسانيتنا.

إنني أحث الحكومة الإسرائيلية على إنهاء الحصار المفروض على غزة والسماح بوصول المساعدة الإنسانية والسلع من دون عوائق. وعلاوة على ذلك، أحث المجتمع الدولي على تعزيز التزامه بتقديم المعونة الإنسانية والإنمائية إلى الشعب الفلسطيني، ولا سيما من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تدعم أكثر من ٥,٦ ملايين لاجئ فلسطيني.

في ظل مواصلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لسياستها العدوانية وانتهاكاتها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، فإننا نجدد رفضنا المطلق لجميع أعمال الاستفزاز والتحريض واستهداف المدنيين، وندعو إلى توفير الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين في ظل ما يتعرضون له يوميا من انتهاكات جسيمة. كما نخب بالمجموعة الدولية لبذل قصارى الجهد من أجل إنهاء الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة، في تحد صارخ للمواثيق الدولية، وبما يشكل أسلوب عقاب جماعي ويزيد من تعميق المعاناة الإنسانية للأطفال والنساء وكافة مكونات المجتمع الفلسطيني، لا سيما في ظل ما تفرضه جائحة كوفيد-١٩ من تحديات ملحة وتهديد للأرواح.

وإذ نشتم جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وكافة العاملين في القطاع الإنساني لضمان تقديم المساعدة لحوالي ٥,٥ مليون لاجئ فلسطيني، وبالمثل التزام الجهات المانحة بتمويل الحاجيات الإنسانية الملحة، فإننا ندعو كافة الفاعلين الإقليميين والدوليين إلى العمل على الرفع من مستوى الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ودعم السلطة الفلسطينية في مواجهة تأثير الوباء المستجد على الاقتصاد الفلسطيني.

وفي الختام، نجدد التأكيد على أن إنهاء التوتر وتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يمر ضرورة عبر إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة، وإعادة الحقوق المغتصبة لأصحابها في كنف الشرعية الدولية، بما يؤسس لمرحلة جديدة من التعايش السلمي والأمن المشترك والتعاون والنماء.

السيد سنغر ويسينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): تود الجمهورية الدومينيكية أن تعرب عن أحر تعازيها لشعب الكويت في وفاة الأمير الصباح.

بمرور الزمن. كما تخب مجددا بالمجموعة الدولية، ولا سيما مجلس الأمن، لحمل إسرائيل على وقف أنشطتها الاستيطانية المخالفة للقانون الدولي وعلى الالتزام بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وآخرها القرار ٢٠١٦ (٢٣٣٤). كما نؤكد من جديد رفض تونس لمخططات الضم الإسرائيلية ونشدد على ضرورة التحلي عنها بشكل نهائي.

تؤكد تونس تمسكها بالسلام خيارا استراتيجيا، ومساندتها لأية مساع بناة من شأنها إعادة إحياء عملية السلام، وفقا للأسس المرجعية للقضية الفلسطينية، التي تشكل مبادرة السلام العربية أحد أهم مرتكزاتها، وذلك تحقيقا للأمن والسلم ولبادئ الحق والعدل والتعايش السلمي بين شعوب المنطقة. ونشدد في هذا الإطار، على أن إشراك الجانب الفلسطيني في أية مبادرات لإيجاد تسوية للقضية الفلسطينية يعد شرطا أساسيا لضمان التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل لهذه القضية المركزية.

واعتبارا لمسؤولية مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين وتسوية النزاعات، فإننا نؤكد على أهمية دوره في دفع عملية السلام ووضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب على انتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي. كما ندعو إلى اضطلاع الرابعية الدولية للشرق الأوسط بدورها لإنقاذ حل الدولتين وإعادة إطلاق مسار المفاوضات على أساس المرجعيات المتفق عليها دوليا، بما يفضي إلى إنهاء الاحتلال وتجسيد إقامة دولة فلسطين على حدود سنة ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وتسوية كافة قضايا الوضع النهائي. ونرحب في هذا السياق بدعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لعقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية ومحددة بإطار زمني.

كما نرحب بالخطوات الجدية التي اتخذتها الفصائل الفلسطينية في سياق دعم المصالحة الوطنية، ونعرب عن ارتياحنا للتوافق حول تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية في غضون الأشهر المقبلة.

مكانتها التي لا جدال فيها في العالم العربي والاستفادة من جميع المجالات لتعزيز الالتزامات البناءة نحو إيجاد فرص جديدة لقضيتها.

وبالنسبة للعديد من الفلسطينيين، يمكن أن تكون هذه الأوقات أحلكها، ولكننا نود أن نذكرهم بأن هناك دائماً فجراً جديداً على وجه التحديد بعد أحلك الأوقات .

ونؤكد من جديد أن أي سعي إلى ضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة ستكون له آثار خطيرة وسيشكل انتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فالمستوطنات لا تسهم في تصعيد التوترات على الأرض فحسب، بل تجعل أيضاً إمكانية التوصل إلى حل سلمي على أساس الدولتين أبعد منالاً، مما يعوق الإدماج الاجتماعي والتطلع إلى سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولذلك، نؤكد مجدداً تأييدنا الكامل لحل الدولتين، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة. وسنواصل الالتزام بإطار الاتفاقات القائمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

فالأسياسيات لم تتغير. ويجب أن يكون هناك اتفاق سلام بين هاتين الأمتين. ويجب على القيادة السياسية لكلا البلدين إبداء الرغبة في التسوية الودية، وأن تدرك أن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو التفاوض على الخروج من هذا النزاع الطويل والمؤلم، وقيادة شعبيهما على مساراتهما المؤدية إلى السلام الدائم للأجيال الحالية والمقبلة.

وأود أن أغتنم هذه الجلسة قبل الأخيرة لرئاسة النيجر لمجلس الأمن هذا الشهر، التي تختتم غداً، لأشكر الرئيس أباري على العمل الرائع الذي أداه وفريقه بالنيابة عن بلده. لقد وجّه الرئيس أباري المجلس بطريقة قلما رأيناها، ونحن نهنئه عليها.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على كلماته، كما هو الحال دائماً.

ونشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته . إننا نشعر بقلق بالغ إزاء آخر التفاصيل بشأن التدهور الواضح للحالة في الميدان، حيث نلاحظ عودة ظهور حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا (COVID-19) في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل. وفي هذا الشهر، زادت حالات الإصابة بكوفيد -١٩ في الأراضي الفلسطينية المحتلة بنسبة ٣٠ في المائة و ٨٣ في المائة في قطاع غزة، حيث انتشرت بسهولة في جميع أنحاء المجتمع. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير فورية للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية ومنع حدوث المزيد من التدهور. ويشمل ذلك تعاون السلطات الإسرائيلية تعاوناً كاملاً في السماح للفلسطينيين بالاستجابة بفعالية لاحتياجات المرضى وأشد الفئات ضعفاً. إن وقفنا دائماً لإطلاق النار أمر بالغ الأهمية لتمكين البلدين من التصدي للوباء.

ونرحب بإعلان الرئيس عباس، في خطابه أمام الجمعية العامة ، عن الأعمال التحضيرية الجارية لإجراء الانتخابات البرلمانية، تليها الانتخابات الرئاسية، بمشاركة جميع الأحزاب السياسية.

وتؤيد الجمهورية الدومينيكية الجهود الإقليمية التي تسعى إلى تهيئة ظروف جديدة تفضي إلى بناء السلام. ولهذا السبب نرحب باتفاقات التطبيع بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، ومؤخراً بين إسرائيل والبحرين، التي أصبحت رابع بلد عربي يقيم حواراً مباشراً مع إسرائيل وعلاقات معها. وهذه الجهود والاستراتيجيات جميعها تعمق التعاون بين هذه الدول وتعزز التحول الإيجابي ويمكن أن تزيد من الاستقرار والأمن في المنطقة. غير أنها ينبغي أن تعمل قبل كل شيء على تعزيز التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء في العيش في سلام ورخاء وعدالة بعد سنوات عديدة من الانقسام والعداء والمعاناة.

وعلى الرغم من تفهمنا لموقف فلسطين المتعلق بالاستقالة من رئاسة جامعة الدول العربية، فإننا ندعوها إلى الحفاظ على

وفيما يتعلق بغزة، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٣١ آب/أغسطس، الذي استعاد بعض الهدوء ودفع إسرائيل إلى رفع حظرها المفروض على واردات الوقود والبضائع عن طريق معبر كرم أبو سالم (كيريم شالوم). وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أطلقت حماس صواريخ على إسرائيل مرة أخرى. وندين تلك الهجمات. فهي غير مقبولة وغير مبررة ويجب وقفها. ويظل الحوار كما هو الحال دائما، السبيل الوحيد لمعالجة الوضع.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الخطط الجارية لتوسيع المستوطنات، بما في ذلك في جيفات هاماتوس وهار حوما ومنطقة E-1. فجميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. ويهدد بناء المستوطنات في تلك المناطق البالغة الحساسية بزيادة إضعاف قدرة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية على البقاء في المستقبل.

وعلى الرغم من انتشار مرض فيروس كورونا، فإن من المرجح أن يكون عام ٢٠٢٠ الأسوأ منذ عام ٢٠١٦ فيما يتعلق بهدم إسرائيل للممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك المباني الممولة من قبل المانحين التي يدفع ثمنها أعضاء المجلس والشركاء الدوليون. وفي جميع الظروف ما عدا الظروف الاستثنائية، تتعارض عمليات الهدم هذه مع القانون الدولي الإنساني. وندعو إسرائيل إلى الكف عن هذه الإجراءات وتوفير مسار واضح وشفاف لتمكين الفلسطينيين من التشييد في المنطقة جيم. ويساورنا أيضا القلق من عمليات الإخلاء المستمرة للفلسطينيين من ديارهم في القدس الشرقية.

وإن لجميع البلدان، بما فيها إسرائيل، حقا مشروعاً في الدفاع عن النفس وكذلك الحق في حماية مواطنيها من الهجوم. ولكن من الأهمية بمكان عند القيام بذلك أن تكون جميع الإجراءات متناسبة ومتسقة مع القانون الدولي الإنساني وأن تخطط بعناية لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين. فعلى سبيل المثال، فإن إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على فلسطيني أعزل وأصم

أود أن أبدأ اليوم، مثل الآخرين، بالإعراب عن خالص التعازي على وفاة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد، أمير دولة الكويت. وكما قال رئيس الوزراء بوريث جونسون، فإن المساهمة الشخصية التي قدمها سموه للاستقرار الإقليمي والمساعدات الإنسانية ستبقى ذكرها لأمد بعيد.

لقد رحبت المملكة المتحدة ترحيبا حارا بالخطوات التاريخية التي اتخذت خلال الشهرين الماضيين بتطبيع العلاقات بين ثلاثة أصدقاء كبار للمملكة المتحدة: البحرين والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل. وكان لهذه الخطوات الإيجابية تأثير بالفعل مثل الرحلات الجوية المباشرة من إسرائيل إلى الإمارات العربية المتحدة والاتفاقات التجارية المبكرة. وسوف يحرز مزيد من التقدم في التجارة والروابط الثقافية والعلمية، وغيرها الكثير. ونحث الآخرين في جميع أنحاء المنطقة على أن يحذوا حذو الإمارات العربية المتحدة والبحرين.

ويجب أن نسلّم بأن الاتفاقات تُعدُّ تحولا عميقا في المنطقة. ومن الأهمية بمكان أن نبنى، كمجتمع دولي، على زخم التطبيع للمضي قدما في حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وفي زيارته الأخيرة إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، شجع وزير الخارجية دومينيك راب القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية على الاستفادة من فرصة تعليق خطط الضم - التي تعارضها المملكة المتحدة بشدة. ونحث السلطة الفلسطينية على استئناف التعاون مع إسرائيل بما يحقق مصالح الشعب الفلسطيني. وندعو الطرفين أيضا إلى اتخاذ خطوات بناءة وعلمية نحو العودة إلى الحوار.

وفي حين أن خطر الضم قد تراجع فيما يبدو، فلا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق من مختلف الاتجاهات السلبية في الميدان. ونكرر دعوتنا إلى حكومة إسرائيل لوقف أي نشاط من شأنه أن يزيد من صعوبة تحقيق السلام. ووفقا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يشمل ذلك الإرهاب والتحرّض والعنف ضد المدنيين وهدم الممتلكات الفلسطينية ومواصلة توسيع المستوطنات.

في نقطة تفتيش قلنديا في ١٧ آب/أغسطس أمر يثير القلق العميق. ويجب على قوات الأمن الإسرائيلية أن توفر الحماية المناسبة للشعب الفلسطيني وأن تعمل على إجراء تحقيقات فورية وشفافة في ادعاءات سوء سلوك أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي. ويجب على القيادة الفلسطينية أن تواصل جهودها الرامية إلى التصدي للإرهاب والتحريض، فضلا عن تعزيز المؤسسات وتنمية الاقتصاد المستدام. ويجب على حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية أن تنهي بشكل دائم أعمال التحريض وإطلاق النيران الصاروخية على إسرائيل. وتدين حكومة المملكة المتحدة بشدة جميع أشكال العنف والتحريض عليه. ونرحب بجهود فتح وحماس من أجل المصالحة، ونأمل أن يؤدي ذلك إلى إجراء انتخابات ديمقراطية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ مرة أخرى أنه ينبغي أن تحل جميع مسائل الوضع النهائي عن طريق المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويجب أن تبدأ هذه المفاوضات في أول فرصة ممكنة. وقد تناول الرئيس الفلسطيني محمود عباس في البيان الذي أدلى به في المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر، ذلك الجانب وطرح مبادرة تهدف إلى استئناف المفاوضات لحل القضية الفلسطينية.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن الجهود الأحادية الجانب لن تحقق تقدماً كبيراً. نحن بحاجة إلى تعزيز الدبلوماسية الجماعية لضمان عدم فشل جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ الحل الوحيد القابل للتطبيق القائم على وجود دولتين من خلال المحادثات الفلسطينية - الإسرائيلية المباشرة.

وندعو شركاءنا في المجموعة الرباعية - الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة - إلى تعزيز التعاون تحقيقاً لهذه الغاية. ونحن مستعدون كذلك لإجراء حوار مع الأطراف الإقليمية الرئيسية وإشراكهم في عمل المجموعة الرباعية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل روسيا بنشاط مع مختلف الممثلين الفلسطينيين من أجل تجاوز الخلافات، مع دعم جهود أصدقائنا المصريين.

وفي هذا الصدد، نكرر مجدداً دعوتنا إلى الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتدابير الانفرادية. بادئ ذي بدء، يجب أن تتوقف خطط الضم. ويجب على إسرائيل أن توقف أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية وسياساتها المتمثلة في هدم الممتلكات الفلسطينية. ويجب وضع حد للعنف والأنشطة

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن المملكة المتحدة لا تزال تعمل بفعالية في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونواصل العمل عن كثب مع الشركاء الدوليين للدعوة إلى حل الدولتين وتشجيع العودة إلى مفاوضات مجدية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بداية، نود أن نعرب عن خالص تعازينا في وفاة أمير دولة الكويت، صاحب السمو الشيخ الصباح. إن وفاته خسارة فادحة، ولا سيما الدور الهام الذي أداه في المنطقة. وأود أن أتقدم بتعازينا إلى حكومة الكويت وشعبها كله.

ونشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته. لقد شهدنا هذا الشهر توقيع اتفاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين. وفي جميع منعطفات مراحل العمل في عملية السلام في الشرق الأوسط، ظلت روسيا، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن ومشاركاً في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، مؤمنة دائماً بضرورة إيجاد حل شامل للنزاع. ومع ذلك، كان هناك تفاهم على أنه يجب أن تكون التسوية العادلة

وتتعلق ملاحظتي الثانية بالحل القائم على وجود دولتين، لا تزال ألمانيا ملتزمة بحل الدولتين عن طريق التفاوض، حيث تعيش دولتان ذوات سيادة وديمقراطيتان ومستقلتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. هذا هو الطريق الوحيد القابل للتطبيق والأكثر واقعية لتحقيق التطلعات المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين إلى حياة يسودها السلام والكرامة في ظل حقوق متساوية.

وندعو الطرفين إلى الالتزام مجدداً باتفاقتهما الموقعة واستئناف التعاون الكامل بموجب اتفاقات أوسلو وبروتوكول باريس.

وسنواصل، مع شركائنا، الأردن وفرنسا ومصر، جهودنا وسنواصل تقديم دعماً للنشط ومساعدنا الحميدة في تيسير طريق العودة إلى حوار ذي مصداقية ونحو تسوية سلمية عن طريق التفاوض. وفي اجتماعنا في عمان الأسبوع الماضي، أكدنا على أن هذه المفاوضات الجادة والهادفة والفعالة يجب أن تستند إلى القانون الدولي والمعايير المتفق عليها وأن تجري إما مباشرة بين الطرفين أو تحت مظلة الأمم المتحدة، بما في ذلك المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط.

وقد أحطنا علماً بدعوة الرئيس عباس الأمين العام إلى عقد مؤتمر دولي في أوائل العام المقبل. وألمانيا مستعدة للمشاركة في هذا المؤتمر وتشجع الأمين العام والمنسق الخاص ملا دينوف على التشاور مع جميع الأطراف المعنية.

وتتعلق ملاحظتي الثالثة بالأنشطة الاستيطانية. نكرر موقفنا بأن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي. فهي تقوض بشدة احتمالات إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافياً في إطار حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين.

الإرهابية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للطرفين أن يمتنعوا عن التصريحات العدوانية أو الاستفزازية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات فعالة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية المتردية في غزة والأراضي الفلسطينية، التي تعاني من أزمة اجتماعية واقتصادية. ويحتاج الشعب الفلسطيني إلى المساعدة في مكافحة فيروس كورونا. وسنواصل دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). إن عمل الأونروا له بعد إنساني وسياسي، حيث أن له أثراً هاماً في تحقيق الاستقرار في الأراضي الفلسطينية وبلدان الشرق الأوسط.

السيد ساوتر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تعازينا في وفاة صاحب السمو أمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الوسيط الذي لا يكل في الشرق الأوسط. كما أعرب عن الشكر للمنسق الخاص نيكولاوي ملا دينوف على إحاطته وعمله الهام. وأود أن أثير خمس نقاط. أولاً، فيما يتعلق باتفاقات التطبيع بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، وكذلك بين إسرائيل والبحرين، ترحب ألمانيا بالتوقيع مؤخراً على اتفاقي التطبيع بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وبين إسرائيل والبحرين. ونحن نعتز بالدور الذي قامت به الولايات المتحدة في هذا الصدد، ونعرب عن أملنا في أن يسهم هذان الاتفاقان في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وينبغي الآن أن يتركز الزخم الذي تولد عن توقيع هذين الاتفاقين على التوصل أخيراً إلى حل عادل ودائم وشامل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً. ويجب ألا يؤدي التطبيع إلى توطيد الوضع الراهن، بل ينبغي أن يقرن باستئناف محادثات السلام.

أساسية لتحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض. يجب إعادة توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة تحت مظلة حكومة واحدة. يجب تحديد الشرعية الديمقراطية للمؤسسات الفلسطينية، وتعزيز الحكم الرشيد والاستجابة لاحتياجات السكان الفلسطينيين.

ولذلك، نرحب بالاتفاق الأخير على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة. ونأمل أن تجرى هذه الانتخابات قريباً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل النيجر.

أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على الإحاطة التي قدمها بشأن التطورات الأخيرة في الحالة في الشرق الأوسط.

وأضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في تقديم تعازي القلبية إلى الكويت بوفاة صاحب السمو أمير دولة الكويت.

لقد تابعنا باهتمام في ١٥ أيلول/سبتمبر التوقيع في واشنطن العاصمة على اتفاقات تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض جيرانها الإقليميين، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والبحرين. وتؤيد النيجر جميع المبادرات التي تمكن المنطقة من العودة إلى السلام والاستقرار.

وفي حين تمثل اتفاقات إبراهيم دينامية جديدة، فإنها ينبغي ألا تحجب الحاجة الملحة إلى حل عادل ودائم للمسألة الفلسطينية، وهي المصدر الرئيسي للتوتر في الشرق الأوسط منذ عقود، كما نعلم جميعاً. وعلاوة على ذلك، نرحب بالتقارب الذي حدث بين الفصائل الفلسطينية في الأيام الأخيرة، لأنه سيمكن الفلسطينيين من التكلم بصوت واحد في عملية السلام.

وفي مواجهة هذا الوضع، يجب أن نضاعف جهودنا لإعادة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى الحوار. ويجب على الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي الذين لهم تأثير على الطرفين ألا

ونأمل أن تكون خطط الضم الإسرائيلية معلقة حقاً وبشكل دائم. وندعو إسرائيل إلى إنهاء توسيع المستوطنات، ولا سيما في المناطق الحرجة المحيطة بالقدس الشرقية، وإنهاء إضفاء الطابع القانوني على البؤر الاستيطانية من أجل منع الضم بحكم الأمر الواقع.

ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء استمرار مصادرة وهدم المباني والممتلكات المملوكة للفلسطينيين في المنطقة جيم من الضفة الغربية. تؤدي هذه الممارسات، كتلك الجارية حالياً في ما يسمى بمنطقة إطلاق النار ٩١٨ في تلال الخليل الجنوبية، إلى الإخلاء القسري وتشريد السكان الفلسطينيين الضعفاء في خضم الجائحة. وفي بعض الحالات، تتعارض هذه الممارسات مع حقوق الملكية القائمة للسكان الفلسطينيين في المنطقة، مما يجعل هذه الممارسات غير متوافقة مع القانون الدولي.

وأي تغييرات في الوضع القانوني والتقليدي القائم في الحرم الشريف/جبل الهيكل، وكذلك في مدينة الخليل، من شأنها زيادة تقويض جوهر الاتفاقات الموقعة والثقة المتبادلة في وقت تستدعي فيه أزمة مرض فيروس كورونا تعاوناً وثيقاً.

وتتعلق ملاحظتي الرابعة بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). نحن ندعو كلا الجانبين إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية، وكذلك جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب والتحرير والأعمال الاستفزازية والخطابات المؤججة للمشاعر. وفي ذلك السياق، نكرر إدانة ألمانيا لجميع الهجمات والتهديدات ضد إسرائيل من جانب حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية، بما في ذلك تكرار إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل. ومن حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها ضد هذه الأعمال بطريقة متناسبة.

وتتعلق ملاحظتي الخامسة والأخيرة بالمصالحة بين الفلسطينيين. ما زلنا نؤكد أن المصالحة بين الفلسطينيين لا تزال

بالاحتلال، أن تتحمل المسؤولية المفروضة عليها بموجب القانون الدولي في إدارة الأراضي الخاضعة لسيطرتها.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن الوقت قد حان لكي نسعى بعزم إلى تحقيق سلام حقيقي وعادل يأخذ في الاعتبار تطلعات إسرائيل الأمنية المشروعة، فضلاً عن حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير. فيجب أن نحمل حل الدولتين بأي ثمن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. وقبل رفع الجلسة، ونظراً لكون هذه آخر جلسة مقررة لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، أود أن أعرب عن تقدير وفد النيجر الصادق لأعضاء مجلس الأمن ولأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا طوال هذا الشهر. وفي نهاية شهر حافل بالعمل، يمكننا أن نفخر بأننا تمكنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة مسائل هامة تدخل في نطاق اختصاصنا. وما كان بوسعنا أن نفعل ذلك لولا العمل الشاق والدعم والتعاون من كل وفد ومن ممثلي الأمانة العامة، بمن فيهم موظفو الدعم التقني وموظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون والمترجمون التحريريون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن. وأود أن أعرب لهم جميعاً عن امتناننا الصادق والعميق. ومع انتهاء رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس إذ أتمنى لوفد الاتحاد الروسي، وعلى رأسه السفير فاسيلي نيبينزيا، حظاً سعيداً في تولي الرئاسة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥

يدخروا جهداً لاغتنام هذه الفرصة التي يتيحها دفع العلاقات بين البلدان العربية وإسرائيل، وتنشيط محادثات السلام، وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولهذا السبب تدعو النيجر إلى تعبئة كل الجهود من أجل دفع الإسرائيليين والفلسطينيين إلى استئناف الحوار في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تمهد الطريق للحوار من أجل تحقيق سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد تم تحديدها بوضوح وهي معروفة للجميع. وهي: إنهاء الاحتلال والضم غير القانونيين للأراضي الفلسطينية، وفقاً لأحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، واعتماد حل الدولتين بوجود إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود عام ١٩٦٧، وهو الأساس لحل النزاع وفقاً لأحكام القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣).

وعلى الصعيد الإنساني، يساور وفد بلدي القلق إزاء انتشار مرض فيروس كورونا في المنطقة، ولا سيما إزاء زيادة عدد حالات العدوى التي لوحظت على كلا الجانبين. وقبل بضعة أيام، دفع هذا الوضع السلطات الإسرائيلية إلى تشديد التدابير التقييدية وفرض إغلاق جديد. ومن الملح أن يُستأنف التعاون الذي اعترفنا به للتو بين الطرفين لمصلحة شعب كل منهما.

وبغية الحيلولة دون تدهور الحالة الإنسانية، يدعو وفد بلدي المجتمع الدولي إلى إبداء المزيد من السخاء لكفالة استمرارية برامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي يعتمد عليها اليوم ما يقرب من ٥ ملايين فلسطيني. ومن واجب إسرائيل أيضاً، بوصفها السلطة القائمة